حقـوق الموظفيـن المدنييـن فـي وزارة الداخليـة

نحن الموظفين المدنيين في وزارة الداخلية، منذ أكثر من عام ونصف العام تم إقرار قانون تعديل رواتب ومخصصات منتسبي وزارة الداخلية أسوة بأقرانهم في وزارة الدفاع، إلا أن السيد الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية الأستاذ عدنان الأسدي المحترم وباجتهاداته الشخصية وغير القانونية أوقف صرف مخصصات الخطورة والطعام إلى الموظفين المدنيين بحجج واهية وليست قانونية وهي أن الموظف المدني مشمول بعطلة يوم السبت أو أن الموظف المدني غير مشمول بالخفارات أو المسؤوليات والآن عطلة السبت شملت الجميع، علما أن القانون كان واضحا وصريحا (منتسبي وزارة الداخلية)، وفي وزارة الدفاع الموظفون المدنيون مشمولون بكل المخصصات التي تشمل العسكري لأن القانون واضح (منتسبي الوزارة).

الإخوة الأعزاء من هو الموظف المدني في وزارة الداخلية والله نحن كالجندي المجهول، لو أردنا بإحصائية سريعة ومختصرة (اغلب منتسبي مديرية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوزارة هم من المهندسين والكفاءات، والفنيون يديرون منظومة الاتصالات وسيرفرات الحاسبات التي تدير الوزارة ودوائرها الأمنية. ومديرية الجنسية والجوازات اغلبها موظفون، ومديرية المرور العامة في مركز الحاسبة كلها موظفون وفي مديرية الأدلة الجنائية موظفون من الكفاءات التي تدير وتحقق وتحلل مسرح الجريمة، ومكاتب المفتش العام اغلبها موظفون وحتى في وكالة الاستخبارات الموظف المدني مطلوب منه نشاطات وتقارير وواجبات حاله حال أي منتسب وأما في نفس الوكالة الإدارية فالموظفون في كل أقسام الوكالة الإدارية مشمولون بالخفارات والواجبات حالهم حال العسكري، وحتى في الإنذارات لا يسمح لهم بالنزول، وفي مديرية امن وشؤون الوزارة الموظف أيضا مطالب بنشاطات أمنية حاله حال العسكري والضابط). فلماذا غمط الحقوق هذا؟ أليس منصب الوزير ومنصب الوكيل الأقدم منصب مدني فلماذا هذا الاستخفاف بحقوق الموظف المدني، ولماذا تخلق تمييزا بين المنتسبين يا سيادة الوكيل الأقدم عدنان الأسدي (هل صرف المخصصات من جيبك؟)، إذا كان الموظف المدني يشكل عبءا ثقيلا على الوزارة مثل ما تصرح به فافتح مجال النقل إلى وزارات أخرى مع الدرجة الوظيفية ولاحظ من الذي سيبقى معك ومَن من الكفوئين سيبقى يدير الوزارة؟!

السيد الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية شمولنا بمخصصات الطعام والخطورة بأثر الإخوة المحترمون نضع شكوانا بيدكم الكريمة لنشرها وتوجيه رجعي أسوة بموظفي وزارة الدفاع (ومثل ما نص عليه قانون تعديل رواتب منتسبي قوى الأمن الداخلي أسوة بأقرانهم في وزارة الدفاع)، وأنتم أهل لها في إنصاف المظلوم وإحقاق الحق مع جزيل الشكر والتقدير، ووفقكم الله خدمة للوطن والشعب.

لفيف من الموظفين المدنيين في وزارة الداخلية

أحد الاحياء العشوائية في بغداد.. ارشيف

تحت أنظار وزير البلديات والأشغال

(مـديـريـة المـوتـى...)

نحن لفيف من المراجعين والموظفين نشكو موظف استعلامات مكتب المفتش (كريم بداي سوء تعامله اللاأخلاقي وقلة احترامه للمواطنين والموظفين بالإضافة إلى تعاطيه الرشوة من الشركات وإدخالهم إلى بناية الوزارة بشكل مخالف للقوانين وفساده الأخلاقي مع بعض الموظفات في الوزارة وتحيزه في تطبيق القوانين أهذه واجهة لائقة لمكتب المفتش العام لوزارة البلديات؟!

لفظتني شركة نفط الجنوب بعد أن تجاوز عمري السن القانونية – وأنا محروم من دار سكن أو قطعه ارض – إلى مديرية الموتى (التقاعد) وأنا اسكن في دار للإيجار مع عائلتي بنصف مليون دينار عراقي ، إلا من قصاصة صغيرة كتب عليها رقم وتاريخ يعود إلى البلديات وكما تعلمون إن البلديات كما هي في السابق تعطي مواعيد فقط بدلا من قطع أراض راجعتها في اليومين من بداية شهر أيار (قسم الأملاك) التقيت بشخص يجلس أمام الحاسوب وعندما أعطيته ورقة فيها رقم وتاريخ (صك الغفران) يعود إلى سنة ٢٠٠٧ اخبرني بأن هذه الورقة قد انتهت وعليه يجب أن اعمل من جديد معاملة جديدة كما بدأت من قبل فأخبرته بأني تقاعدت أواخر آذار فقال لقد سقط حقك – لربما لأني انتميت إلى دائرة الموتى- فقررت أن أشكو حالي لمديرهم (مدير الأملاك) وعند ذهابي إليه لم يختلف رده عنهم فعدت إلى التسعينات عندما تقاعدت عن خدمة خمسة عشر عاماً في (١٩٩٠) أعطوني راتبا مقداره مئتا دينار في الشهر إي ستمئة دينار لكل ثلاثة أشهر وكان أهلي يكلفونني في البيت أن اشتري لهم كيلو من السكر براتبي كله.وفي يوم من الأيام قررت أن أشكو حالي لمدير التقاعد عن قلة راتبي عسى أن يعطف علي ويعمل شيئاً وعند وصولي مدخل التقاعد كان هناك رجل بيده دفتر وصولات فطلب مني أن اقطع وصل فئة مئة دينار ثمن المراجعة فتعجبت لهذا التناقض كيف أدفع مئة دينار وراتبي التقاعدي مئتا دينار؟ وعندما رجوته أن يسمح لي بالدخول أذن لي ولكن مدير التقاعد في النظام المباد لا يختلف كلامه عن مدير الأملاك للنظام الجديد.

جبار شياع جعفر
عضو اتحاد الأدباء والكتاب العراقيين

السطور الأخيرة

■ سلام خياط

لو زرعوها ما اخضوضرت

حين زفت العروس من بيت أهلها لبيت الزوجية، فوجئ المدعوون أن العروس فارعة الطول، وباب البيت واطئ، لا ييسر لها سبيل الولوج. تسمرت العروس عند العتبة، وتجمهر الحضور وحاروا في حل المشكلة. قال احدهم: لنخلع بروازالباب. قال آخر: بل لنهشم العتبة العالية. قال آخر: لتخلع العروس طرحتها ويزين شعرها المعقوص عاليا. قال غريم للعريس: بل جزوا رأسها فيدخل الجسد بلا مشقة.: علق أحدهم ساخرا بصوت عال: قصوا قليلا من ساقيها، فما هذه إلا سيقان بنت عنق!.سمع شقيق العروس التعليق الساخر، فوجه لكمة للصبي أدمت عينه، تدخل قريب الصبي، ووجه ركلة للشقيق طرحته أرضا، لتتناوله الأقدام بالركلات، حلف العم بالطلاق إن هو لم يرد الصاع صاعين ويمسح الإهانة بالدم!

العروس واقفة عند الباب حيرى، لا تدري ما تقول وقد أصبح الجمع في هرج ومرج، استيقظت العداوات القديمة، والمنابزات العقيمة، فهذا يهدد هذا، وذاك يتوعد ذاك،،

لم ينتبه المتخاصمون لرجل مستطرق مر في الحارة صدفة، سأل يستطلع الخبر، فقيل له ما قيل، وكل طرف زين ادعاءاته بالمحسنات.والمبالغات. فما كان من الرجل إلا أن هز رأسه أسفا وابتسم مشفقا..وهو يشق طريقه نحو العروس.. اقترب منها وربت على كتفها، وطيب خاطرها، وهمس بأذنها بضع كلمات، فما هي إلا هنيهة حتى ولجت العروس من الباب بيسر ودون عناء..دون أن يقتطع جزء من ساقيها، دون أن تخلع نعليها، أو يجز شعر رأسها، دون أن تهشم العتبة، أو يحطم بروازالباب... بين هوجة التهليل والزغاريد، سألوا المستطرق: كيف نجحت منفردا، وأخفقنا مجتمعين؟؟ قال: تعاملت مع المشكلة بغية الحل،، لا بغية تكوير المشاكل.. أوعزت للعروس أن تحني رأسها قليلا، وتثني ركبتيها قليلا ،، هذا هو كل ما في الأمر.

أدري – يقينا أدري – إنها حكاية ساذجة يصلح سردها للأطفال في الروضة، أو الصف الأول الابتدائي، لتدفعهم للتبصر والحكمة والتعقل عند احتدام المشاكل.. ولكن ما حيلة العراقي المحاصر بالوعود الآجلة.الموعود بالجهل، بالفقر، بالمرض، المبتلى بالمماحكات، والاتهامات،والتصريحات، ونفيها، إلا اللجوء لحكايات الصف الأول الابتدائي، لمخاطبة من تسلموا عنان السلطة، ووعدوا بعبورنشيد مرحلة، (نحن الصف الأول أحسن الصفوف)، وتعهدوا بتجاوز فترة المراهقة،والاحتفاء ببلوغ سن الرشد.

شؤون الناس

شكوى.. والمشتكى لله

إلى السيد رئيس الوزراء العراقي المحترم
إلى السادة البرلمانيين الكرام
إلى السيد وزير التجارة المحترم
إلى السيد مدير عام تصنيع الحبوب المحترم

قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق

نحن لفيف من العاملين بصفة "أجر يومي" في الشركة العامة لتصنيع الحبوب، وأغلبنا من حملة الشهادات العليا وكل منّا لديه من الخدمة عدة سنوات، وأصبحت لنا خبرة في مجال عملنا، وبالرغم من أن رواتبنا كانت ٦٠ ألف دينار شهرياً، وأصبحت ١٥٠ ألف دينار شهرياً، قبل فترة على أمل التعيين. وننتظر في كل عام من الموازنة أن يقر تثبيتنا على الملاك الدائم وتنتهي قضيتنا بالتأجيل، وخاصة أن الشركة ذات تمويل ذاتي، وتحتاج لخبراتنا، وقد خصصت لنا درجات وظيفية بموافقة وزارة المالية منذ عام ٢٠٠٩، ولن تعمل الشركة أي شيء لتثبيتنا ما بين اللجان المعنية بالتعيين. في كل يوم لجنة جديدة إلى اجتماع مجلس الإدارة وكل شيء عقيم نتفاجأ بإصدار أوامر بإنهاء خدماتنا، لماذا وبأي حق يثبت في الميزانية عدم تجديد التعاقد مع الأجور، ولم يعاملونا أسوة بالعقود، ولماذا لم يتم تعييننا ونحن لنا حقوق في هذا الوطن؟؟ نطالب الجهات المسئولة بإلغاء هذا القرار المجحف وتثبيتنا على الملاك الدائم.

هذا ولكم فائق التقدير والاحترام
راجين نشر شكوانا.عن الموظفين العاملين بـ"أجر يومي"

سعد عباس حسن
علي جاسم عبد
كاوة قادر عبد الفتاح

ردود واجابات

م / إجابة

تحية طيبة .....
نشرت صحيفتكم الغراء بعددها ٢٤٦٧ في ٢٩ / ٤ / ٢٠١٢
وتحت عنوان (السرطان آلام جسدية تبحث عن عناية نفسية) نود إن نبين الآتي :
١. إن مستشفى الإشعاع والطب النووي تحظى باحترام من قبل الوزارة والدائرة حيث أنها تختلف عن باقي مؤسساتنا الصحية وذلك لأنها تخدم المواطن من جميع إنحاء البلاد وليس منطقة الرصافة فقط وبالرغم من وجود مركزين آخرين في الموصل والبصرة إلا إن سمعتها العريقة وجودة الخدمات المقدمة منها جعلها محط أنظار مرضى السرطان من جميع المحافظات .
٢. إن جهاز الكشف عن الخلايا السرطانية فإن الموضوع قيد الإجراءات من قبل الشركة العامة لاستيراد الأدوية (كيماديا) في وزارة الصحة كونها الجهة المسؤولة عن استيراد هذه الأجهزة المرتفعة الثمن .
٣. إما بخصوص العلاج النفسي للمرضى فيتم اعتماد تنسيب طبيب اختصاص أمراض نفسية للمستشفى أسبوعيا لإغراض العلاج النفسي لمرضى السرطان في هذه المستشفى الأمر الذي توقف تلقائيا بمرور الزمن بسبب رفض المريض مراجعة الطبيب لاعتبارات اجتماعية معروفة لدى الجميع ولم يتم استخدام الباحث النفسي بسبب العدد القليل جدا من هذا العنوان الوظيفي الذي بلغ (١٥) فقط ويتم الاعتماد على جهودهم في مستشفيات الإمراض النفسية التخصصية .
٤. إما بخصوص قطعة الأرض المشار إليها في تحقيقكم فان هذه الأرض تم تخصيصها لبناء مركز متكامل للإمراض السرطانية وتم إحالته إلى المنحة اليابانية لكونه مشروع عالي التكاليف وحدث توقف حالياً لأسباب اقتصادية ويتم دراسة إكمال العمل بالمشروع حالياً من قبل وزارة الصحة كونه احد المشاريع التي لا يمكن للدائرة تحمل كلفتها العالية من الموازنة العامة .
٥. أن المستشفى مر خلال السنوات الماضية بأعمال ترميم شاملة لجميع مرافقها فضلاً عن إضافة وحدات علاجية أهمها جهازين للمعجلات الخطية لعلاج عدد من الإمراض السرطانية.
((شاكرين تعاونكم معنا وتقبلوا منا فائق تقديرنا))

الدكتور علي بستان الفرطوسي
المدير العام
١٤ / ٥ / ٢٠١٢

إلى / صحيفة المدى الغراء

متى تحل أزمة السكن بشكل حقيقي؟!

وصلتنا رسائل عبر البريد الالكتروني ومن مناطق مختلفة يشكون فيها حالهم مع أزمة السكن المتفاقمة، مطالبين الحكومة بدعم المصاريف الحكومية وخاصة المصرف العقاري...لأجل إقراض المواطنين لكي يتمكنوا من بناء بيوت لهم، تحتوي على غرفة نوم ومطبخ وغرفة معيشة ليستروا حالهم.. مع العلم أن الفوائد في المصاريف الأهلية تجاوزت نسبة الـ١٤٪، مما يعجز المواطن عن إمكانية الاقتراب من هذه المصارف عكس المصارف الحكومية.... نحن بدورنا نناشد مجلس الوزراء ووزارة المالية ووزارة التخطيط النظر في أحوال هؤلاء الناس وهم شريحة كبيرة مع العلم أن العراق وحسب الإحصائيات الأخيرة بحاجة إلى ٣ ملايين وحدة سكنية.

صيدليات ومذاخر طبية تعبث بصحّة المواطن

نتساءل كيف تحولت مذاخر الأدوية والصيدليات إلى عيادات أطباء؟ وكيف رضي الصيدلانيون أن يكونوا بدلاء عن الأطباء؟ ومن أجاز لهم ذلك؟... وهل هناك صيدلي واحد في كل الدول المتحضرة يأخذ دور الطبيب مثلما لا يأخذ الطبيب دور الصيدلاني؟.. هذه مفارقة عجيبة، بل سابقة خطرة من الضروري الوقوف عندها.. حيث لا يجوز صرف الأدوية دون ورقة طبيب ليكون مسؤولا عنها وعن العلاج الذي يمنحه لمريضه.. صحيح أن أجور فحص المرضى في عيادات الأطباء أصبحت عالية، وصحيح ليس هنالك من رقابة ولكن العبث في صحة المواطن خطر يجب الالتفات إليه، ووضع كل شيء في موضعه.

أين المخصصات الجامعية؟

رسالة وردت إلينا من عدد من حملة الشهادات العليا في وزارة الصحة يحتجون فيها على عدم شمولهم بالمخصصات الجامعية التي شمل بها جميع حملة الشهادات العليا في كل الوزارات وبنسبة (٢٠٠٪)، ماعدا العاملين في وزارة الصحة، وهم يطالبون بشمولهم بها.

سكنة أطراف مدينة الديوانية يشكون الظمأ!

يعاني سكنة الأحياء الواقعة خارج مركز مدينة الديوانية لاسيمّا الحي العسكري والحي المجاورة انقطاع مياه الشرب وشحتها الكبير.. وقد كتب لنا المواطن عبد الرحيم عواد كاظم من الديوانية يقول.. إن معاناتنا مع مياه الشرب أصبحت لا تطاق.. وكثير من العوائل تسهر حتى الصباح من أجل الحصول على شيء من الماء، ويستخدم بعضهم المضخات الكهربائية لسحب المياه دون جدوى، ويضطر البعض الآخر إلى البحث عن مصدر قريب للمياه من خلال فتح أنبوب مكسور.. والعديد من النسوة يذهبن إلى الأنهر القريبة للحصول على المياه الخام التي قد تكون ملوثة وغير صحية.. وقد تعرض العديد من الأطفال إلى أمراض معوية وإسهال نتيجة استخدامهم المياه غير الصالحة.. وأكد أن الحالة النفسية للمواطنين بسبب هذه الشحة الدائمة أصبحت في أسوأ حالاتها ومجلس المحافظة لم يفعل شيئاً حتى الآن لمعالجة هذا الموضوع.. فمتى الحل؟!

شكوى

إلى أنظار السيد مدير عام دائرة صحة الكرخ

المواطن ياسر طه ياس خضير (أبو عبد الله) رجل بسيط من عامة الشعب عانى كغيره من فقراء العراق على مدى فترات مظلمة دامت فيها سياسات قاتمة لحكومات غرقت في التخمة وحب العظمة حتى صار الناس وصارت الحكومات كالماء والزئبق لا ينسجمان ولا يتجانسان ولا يتقبل أحدهما الآخر، شعب فقير يؤمن بحقه في لقمة خبز مدهونة بدسم مالح في وطن كله خير ونفع قدر إيمانه بالله وبوجوده، بينما يحيا الساسة والقادة بنعيم مقيم في قصور فارهة وموائد عامرة ومناصب لا يتخلون عنها حتى وإن كان الثمن موت الشعب ودمار البلد..

اليوم وبعد أن تحرر العراق وشعبه من طاغية أهلك الزرع والضرع وتمخض نضال الشعب وصبره عن ثورة أودت بالصنم وعبيده إلى حضيض الهاوية، صرنا نتجرع سما أكثر مرارة من قادة وساسة جل همهم ملء الجيوب والبطون، ساسة شغلهم الشاغل الحفاظ على المناصب والاستحواذ على المغانم وحفظ حقوق الأحزاب والكتل، بينما يزداد الناس مرضا وفقرا وموتا واضطهادا، وباتت الحريات في خبر كان، وسُيست الهيئات المستقلة لصالح الأحزاب الحاكمة، حتى صارت تأتمر بأمرها وتعمل لصالحها، وصرنا نحيا عهدا ديمقراطيا ورقيا أشبه ما يكون بما كان ومضى، عهد لا يمكنك من خلاله أن تشبع وتبتسم وتفصح عن رأيك، عهد يؤكد لك أنك مهما قلت أو فعلت أو حاربت أو جاهدت لا تكون إلا أنت فقيرا مكسورا بائسا مضطهدا جائعا ذليلا، لا تحس في أعماقك إلا بقبح ينزل إلى مريئك مع كل لقمة مرة ودمعة حرى وترى وكأنك مواطن من الدرجة العاشرة لا حق لك في ما يحق لغيرك من أبناء الشعوب وأن كانوا حتى من فقراء العالم الثالث، نعم ونحن أبناء أرض الخيرات والأنبياء والثقافات، أرض جلها آبار نفط أو أنهار ماء أو واحات زرع، أرض انتفضت على الظلم على مر العهود والعقود عادت اليوم إلى مبتدأ الصفر، إلى زمن الفانوس وتنور الطين ومدارس الطين، عدنا إلى زمن إنسان النياندرتال، صرنا شعبا بلا إرادة بلا مطالب بلا حياة، نعيش كي يحيا الساسة ونعمل كي تكبر مصالحهم ونتعب كي يرتاحوا ويناموا...

عودة إلى المواطن (أبو عبد الله) وحراس المدير العام الذين يمنعون المراجعين من الاقتراب من مكتبه، (أبو عبد الله) كغيره من مئات الآلاف من العاطلين يقضي جل وقته جالسا في المقاهي الشعبية مع صحبة حالهم أكثر بؤسا وقرفا من حاله، فيقضون وقتهم الثمين في ضحك يخنقه دخان السكائر وهم يتعمدون إلى توريط أكثرهم فقرا وبؤسا بدفع ثمن أقداح الشاي المرة كمرارة أيامهم التي لا تنتهي، ليحيل المكان إلى إعصار يتلقفه الأسى لينتهي بهم إلى دوامة بائسة ومتاهة تحتدم في أروقتها طلاسم الكآبة والنكد والتشاؤم.

سألته عن سبب مراجعته دائرة صحة الكرخ صباح كل يوم ومنذ عام ٢٠٠٨، أجاب:

أسعى لإعادة تعييني في دائرة صحة الكرخ بعد أن اضطررت لترك الخدمة عام ٢٠٠٦ لأسباب أمنية أدت الى تهجيري وعائلتي، حيث كنت أعمل ملاحظ إعاشة في المركز الصحي النموذجي في حي الإعلام، ومنذ عام ٢٠٠٨ وأنا أراجع دائرة صحة الكرخ، دون أن أحظى بشرف مقابلة مدير عام الدائرة وطرح معاملتي على طاولته، ومن خلال منبر صحيفة المدى منبر الشعب أناشد السيد مدير عام دائرة صحة الكرخ الدكتور جليل الشمري إنهاء مأساتي والموافقة على إعادة تعييني، فأنا المعيل الوحيد لعائلة تتكون من زوجة وثلاثة أطفال ووالدتي المسنة والمريضة، أسألكم الرحمة والرأفة بحالي فمنذ أكثر من أربعة أعوام وأنا أستجدي عطف ورحمة الدكتور جليل الشمري والأمر لا يتعدى جرة قلم من يده الكريمة، علما أن معاملتي كاملة لا نقص فيها ولا لبس، كما تتوفر عشرة آلاف درجة وظيفية حاليا في وزارة الصحة.

عزيزنا المواطن

خصصت المدى هذه الزاوية من أجلك على أمل أن ترفدها بآرائك الحرة ومقترحاتك وشكاواك المشروعة، وكل ما ينشر فيها يعبر عن رأي أصحابها ولا يمثل رأي الصحيفة، إلا من حيث تضامنها مع مشاكل المواطنين ونحن مستعدون لنشر رسائلكم وشكاواكم التي نأمل ان تكون بعيدة عن الانفعال الجارح وبأسلوب هادئ ورصين ينسجم مع نهج المدى الذي يحرص على حرية الرأي وديمقراطية التعبير آملين مراسلتنا على عنوان الجريدة أو عبر البريد الالكتروني:

info@almada-group.com